الأمم المتحدة

A/79/92–E/2024/65

# الجمعية العامة
# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 June 2024
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**
**الدورة التاسعة والسبعون**
البند 17 من القائمة الأولية*
**متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية**

**المجلس الاقتصادي والاجتماعي**
**دورة عام 2024**
27 تموز/يوليه 2023 – 25 تموز/يوليه 2024
البند 6 من جدول الأعمال
**المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي**

# موجز أعدته رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، بما في ذلك الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، 22–25 نيسان/أبريل 2024)**

## أولا – مقدمة

1 – عُقد المنتدى التاسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 22 إلى 25 نيسان/أبريل 2024، وتضمن المنتدى اجتماعاً خاصاً رفيع المستوى مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وشكّل المنتدى، الذي عقد تحت شعار "الانطلاق على الطريق نحو المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية"، نقطة انطلاق للعملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع. وتميز الاجتماع الذي استمر أربعة أيام بمشاركة سياسية رفيعة المستوى، بما في ذلك مشاركة 26 وزيرا ونائب وزير. وبالإضافة إلى ذلك، حضر الاجتماع الرفيع أكثر من 30 مديرا تنفيذيا وممثلا آخر عن مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

2 – وشملت المناقشات جميع مجالات خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بما في ذلك إصلاح الهيكل المالي الدولي، وتحديات الديون السيادية، والاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ودور مصارف التنمية العامة، وإمكانية إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي

* A/79/50.

** تأخر تقديم هذه الوثيقة نتيجة لتأخر المشاورات.

030724 210624 24-10303 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في المسائل الضريبية، والتعاون الإنمائي، والتجارة، والتكنولوجيا، كما شملت، على الصعيد القطري، وضع استراتيجيات للتمويل، وأطر للتمويل الوطني المتكامل.

3 - وتتناول الوثيقة الختامية الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2024 المسائل ذات الأهمية البالغة لتمويل التنمية المستدامة. وخلال الأشهر المقبلة، ستسهم مداولات المنتدى ووثيقته الختامية في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه 2024، وكذلك في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد خلال الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2024. ويضع المنتدى أيضا أساسا صلبا للمناقشات الموضوعية المفضية إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، الذي سيعقد في إسبانيا في عام 2025.

## ثانيا - الرسائل الرئيسية

4 - يواجه العالم أزمة في التنمية المستدامة. وتشمل التحديات العالمية تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة، والنزاعات، وزيادة المخاطر النُظُمية، بما في ذلك تغير المناخ. وتؤدي الفجوة المتزايدة في تمويل أهداف التنمية المستدامة وارتفاع أعباء الديون إلى عرقلة الاستثمارات في التنمية المستدامة الضرورية للتغلب على هذه الآثار العكسية. وتصبح الفجوات التي تعتري الأطر السياساتية والهيكل المالي الدولي منذ أمد طويل أكثر صلة بالموضوع خلال هذه الفترة التي تحدث فيها الصدمات بوتيرة أسرع وتتزايد فيها المخاطر النظمية. وفي السنوات الأخيرة، أدى هذا الوضع إلى انتكاسات وحتى إلى تراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإلى اتساع الفجوة التمويلية.

5 - ويكتسي إصلاح الهيكل المالي الدولي أهمية بالغة لتعزيز شموليته وفعاليته في الاستجابة للمخاطر النظمية المتزايدة والتحديات المتنوعة. وتتكثف المناقشات في مختلف المحافل بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي. ويمثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة للبناء على هذا الزخم وتعزيز تعددية الأطراف وكفالة تحسين الدعم المقدم من النظام المالي العالمي للتنمية المستدامة.

6 - ويكتسي تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتوطيد التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، أهمية بالغة لتمويل أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي. ومن الضروري القيام بتعزيز الإدارات الضريبية، ولا سيما في البلدان النامية. ويشمل الزخم المستمر صوب إنشاء نظام ضريبي دولي عادل إبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة تتناول التعاون الدولي في المسائل الضريبية. وتمثل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من خلال تحسين التعاون الدولي، وزيادة الشفافية، ودمج التكنولوجيا في نظم الضرائب عنصرا حيويا لتأسيس القواعد المالية للبلدان النامية.

7 - وهناك حاجة ماسة إلى توفير تمويل طويل الأجل للاستثمارات في أهداف التنمية المستدامة يكون في متناول اليد وموسعا وميسور التكلفة. والاستثمار الخاص أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف، ولكن يجب التصدي لتحديات من قبيل ارتفاع درجة المخاطر في التصورات السائدة، والقدرة التقنية للبلدان النامية، ووضوح القواعد التنظيمية. وهناك العديد من الجهود الجارية لتعبئة التمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تغييرات نُظُمية لمواءمة التمويل مع الأهداف.

8 - وشهد التعاون الإنمائي الدولي تغيرات جذرية على مدى العقدين الماضيين، في حين فرضت أزمات متعددة في السنوات الأخيرة تحديات إضافية على جميع البلدان. ويجب إعادة النظر في التعاون الإنمائي الدولي من حيث هيكله، وسياسته العامة، وممارسته، بغية تحقيق نتائج عالية الجودة والتأثير تتماشى بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة. ولا يزال الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمرا هاما، لا سيما بالنسبة لأضعف البلدان.

9 - ويؤكد انكماش سلاسل القيمة العالمية منذ عام 2008 بسبب التوترات والأزمات الجغرافية السياسية، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على حاجة البلدان إلى زيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية وإدارة المخاطر المتعلقة بالتجارة. ويتسم التنويع الاقتصادي بأهمية بالغة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وتقلب أسواق السلع الأساسية. ويشكل إنشاء قطاعات قوية في مجال الخدمات الصناعية والمهنية أمرا رئيسيا في هذا الصدد. وينبغي بذل الجهود لتحسين إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين في الاقتصاد العالمي من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، والخدمات المالية، وممارسات السوق المستدامة.

10 - ولا يزال ارتفاع مستويات الدين وزيادة مدفوعات خدمة الدين يقوضان التنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية. وينبغي تعزيز آليات التمويل الميسَّر وتسوية الديون، بسبل منها تحسين الإطار المشترك لمعالجة الديون لجعله أكثر كفاءة وشمولا. وثمة حاجة إلى تحسين تحليلات القدرة على تحمل الدين، وتعزيز الشفافية، وإعادة تقييم دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية.

11 - وينبغي إعادة تقييم شبكة الأمان المالي العالمية بغية كفالة قوتها، وشمولها عالميا، وتركيزها على الاستدامة والإنصاف. ويلزم أيضا أن تكون منهجيات تخصيص الموارد أكثر شمولا، مع مراعاة عوامل من قبيل العزلة الجغرافية والتعرض للصدمات، بما يتجاوز مجرد مستويات الدخل والأطر المؤسسية. والإصلاحات الرامية إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية في عمليات صنع القرار أمر ملح لتمكينها من التغلب على نقاط الضعف الاقتصادية وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12 - وتشكل العلوم والتكنولوجيا والابتكار دوافع أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، إلا أن فوائدها غير موزعة بالتساوي في جميع أنحاء العالم. وبغية معالجة هذا التفاوت هناك حاجة إلى تعزيز نقل التكنولوجيا، وتبادل المعارف، ومواءمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مع أهداف التنمية المستدامة. ويتمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانات كبيرة للنهوض بالابتكار، ولكن ستكون هناك حاجة إلى بنية تحتية رقمية قوية، واستثمار في رأس المال البشري، وأطر عمل أخلاقية قوية.

13 - وتستخدم البلدان النامية بشكل فعال أطر التمويل الوطني المتكامل. فالطلب المتزايد على بناء القدرات داخل أطر التطوير الوطني المتكامل يتطلب زيادة الدعم الدولي. ويمكن للأدوات المالية المبتكرة من قبيل السندات الخضراء والاجتماعية، والتمويل المختلط الذي يركز على الأثر، أن تعزز تعبئة الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## ثالثا – موجز المناقشة

14 – يعكس الموجز المناقشات، التي بدأت بحلقة نقاش بشأن الطريق المفضي إلى عقد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية والاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد. وشملت الجلسات اللاحقة مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا. وعُقدت أيضا جلسة مكرسة بشأن أطر التمويل الوطني المتكامل.

### ألف – الجلسة الافتتاحية

15 – لاحظت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن العالم يمر بمنعطف حرج، حيث يتطلب الأمر اتخاذ تدابير عاجلة لتسريع قدرة العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظرا لأن 15 في المائة فقط من الغايات المتصلة بالأهداف يسير على المسار الصحيح. وشددت على الحاجة إلى وجود آليات أكثر فعالية لتخفيف عبء الدين وتسوية أزمات الديون. وقالت إنه يجب زيادة حجم التمويل الميسر زيادة كبيرة، وفي هذا الصدد، يكتسي توسيع نطاق الموارد المخصصة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف أهمية بالغة. وشددت على ضرورة مواصلة تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية وتوفير ما يكفي من تمويل الطوارئ للبلدان التي تعاني من أزمات. وذكرت أن هناك حاجة ملحة إلى تحقيق إنجازات كبيرة في إصلاح هياكل الحوكمة للمؤسسات المالية الدولية لجعلها أكثر شمولا وتمثيلا للجميع.

16 – وأبرز الأمين العام في ملاحظاته أن العالم يواجه أزمة تنمية مستدامة. ولاحظ أن السلسلة التعاقبية من التحديات مرتبطة بنقص في التمويل، وقال إن الوقت قد حان للانتقال من الأقوال إلى الأفعال وتقديم تمويل طويل الأجل يكون في متناول اليد وعلى نطاق واسع. ويجب على البلدان المتقدمة النمو، بقيادة مجموعة العشرين، أن تكثف جهودها في هذا الشأن. وينبغي أن يكون هناك زيادة فورية عامة في رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وينبغي للمصارف أن تستخدم مواردها على نحو أفضل. ويتعين على الجهات المانحة أيضا أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، دعا الأمين العام إلى اتخاذ إجراءات جريئة للتخفيف من حالة المديونية الحرجة للبلدان. وقال إنه ينبغي استخدام التمويل الجديد من أجل القيام بالاستثمارات الإنتاجية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وليس لخدمة الديون التي لا يمكن تحملها وغير الميسورة التكلفة. ويلزم تعزيز نظم وآليات إعادة هيكلة الدين، بما في ذلك الإطار المشترك لمعالجة الديون. ويجب النظر في وقف تسديد الدين فيما يتعلق بالبلدان التي تواجه أزمات سيولة. وشدد أيضا على ضرورة تحسين تمثيل البلدان النامية على نطاق المنظومة. واختتم الأمين العام بيانه بالإشارة إلى أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية سيكونان فرصتين رئيسيتين لجمع العالم حول إصلاح الهيكل المالي العالمي بحيث يخدم كل من يحتاج إليه.

17 – وكرر رئيس الجمعية العامة تأكيد النداءات التي وجهتها فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية في *تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2024* فيما يتعلق بسد فجوات التمويل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتجديد الهيكل المالي العالمي لجعله يعمل بشكل أفضل للجميع. ولاحظ أن التقرير يدعو إلى إعادة بناء الثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات المحلية والوطنية، وكذلك إلى ابتكار مسارات إنمائية جديدة وصياغتها وتمويلها لتسريع وتيرة التقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

18 - وأشارت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، في كلمتها الرئيسية المعنونة "What can be achieved at the Fourth International Conference on Financing for Development?" (ما الذي يمكن تحقيقه في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية؟)، إلى أربع أولويات هي: إجراء إصلاحات محلية قوية؛ ودعم الابتكار العالمي والتنسيق بين الشركاء في التنمية بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة؛ والتصدي للمخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي الناجمة عن تغير المناخ؛ وإرساء أساس قوي في البنية التحتية العمومية الرقمية وقوة عاملة مؤهلة رقميًا لكفالة ألا تؤدي الآثار التحويلية للذكاء الاصطناعي - الإيجابية والسلبية على حد سواء - إلى توسيع نطاق عدم المساواة.

## باء - الاجتماع الخاص الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

19 - بناء على المشاورات التي جرت بين مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس إدارة مجموعة البنك الدولي والمجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شباط/فبراير 2024 في واشنطن العاصمة، أتاح الاجتماع الخاص الرفيع المستوى فرصة لمجلس المديرين التنفيذيين لمؤسسات بريتون وودز لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك مع سائر أعضاء الأمم المتحدة. وعرض أيضا ممثلو لجنة التنمية، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد نتائج هذه الهيئات.

20 - وأبرز بعض المشاركين التحليل الأخير لصندوق النقد الدولي الذي يشير إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي أثبت أنه أكثر قدرة على الصمود مما كان متوقعًا وأن "هبوطا هيّنًا" على وشك الحدوث، بينما شدد آخرون على أن البيئة الاقتصادية في العديد من البلدان النامية تتسم بمزيد من الضعف، في ضوء ضعف الانتعاش في مرحلة ما بعد الجائحة ومحدودية الحيز المالي. وهناك اتفاق على أن العالم خرج عن المسار الصحيح المفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي أصبحت بعيدة المنال بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا بحلول عام 2030. وخلال المناقشة، برز تعزيز القدرة على الصمود باعتباره أولوية رئيسية من أولويات السياسات لتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، إلى جانب السعي نحو تحقيق استقرار الأسعار، وتنفيذ إصلاحات ضريبية دولية شاملة، والترويج لنظام تجاري دولي مفتوح وعادل وقائم على القواعد.

21 - ويواجه العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل مستويات أعلى من الفقر، وعدم المساواة، والنزاعات، والضعف المناخي، الأمر الذي أفضى بالعديد من الشعوب إلى فقدان الثقة والأمل في كل من حكوماتها والعمليات المتعددة الأطراف الرامية إلى تنفيذ حلول للتنمية المستدامة العادلة والمنصفة والشاملة. ويجب التصدي للتحديات التي تواجه جدول أعمال تمويل التنمية على نحو عاجل ومتسق وبالتعاون فيما بين جميع المؤسسات المتعددة الأطراف. ويمكن أن يساعد إجراء حوارات مثمرة في الفترة المفضية إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية على إعادة بناء الثقة في تعددية الأطراف.

### الدين الخارجي

22 - ظل الطابع الذي تكتسيه تحديات الدين السيادي دون تغيير إلى حد كبير منذ عام 2023، في ضوء عودة أعباء الديون إلى المستويات التي لوحظت في مطلع العقد الأول من هذا القرن. ولا تزال الصدمات الخارجية وأعباء الديون المرتفعة، وتكاليف خدمة الدين ذات الصلة، تشكل تحديات كبيرة للعديد

من البلدان، من أقل البلدان نموا إلى البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويبلغ متوسط تكلفة الفائدة على الاقتراض من الخارج في البلدان النامية ثلاثة أضعاف نظيره في البلدان المتقدمة النمو، في حين يبلغ معدل نسبة إيراداتها الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو نصف نظيرتها في الاقتصادات المتقدمة، في المتوسط. وينفق العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مبالغ كبيرة من ميزانياتها لخدمة الديون بدلا من الاستثمار في التنمية المستدامة. ومواجهة أعباء الديون أمر أساسي للنهوض بجدول أعمال تمويل التنمية.

23 - ورغم أن إصدار الديون يمكن أن يؤدي إلى مشاكل في المستقبل، فإنه يمكِّن البلدان أيضا من تمويل استثماراتها في أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، فإن حماية القدرة على تحمل الدين عنصر أساسي في دعم البلدان في مجال الإصلاحات المالية وإدارة الديون بغية توسيع الحيز المالي للاستثمار في السياسات الإنمائية الرئيسية. وإصلاح الهيكل الدولي للديون ضروري لمساعدة البلدان التي لا تزال قادرة على الوفاء بديونها ولكنها تواجه أعباء ديون وتكاليف خدمة مرتفعة. ويمكن أن تساعد حلول من قبيل وقف الديون مؤقتا والتمويل الميسر في تعزيز الاستثمارات في الأهداف والحيلولة دون استخدام التمويل الجديد في سداد الديون القائمة.

24 - ويمكن أن تواجه البلدان التي تعاني من مواطن ضعف متعلقة بالمناخ والديون حلقة مفرغة عندما يتم تمويل جهود إعادة البناء عن طريق إصدار ديون جديدة. وبغية دعم البلدان التي تمر في حالات من هذا القبيل، يمكن تقييم بنود الديون المراعية لتغير المناخ ومبادلة الديون بتدابير حفظ البيئة باعتبارها حلولا ممكنة. وشفافية الديون وإدارة الديون هما أيضا عنصران ضروريان لكفالة زيادة الدعم المقدم إلى البلدان النامية.

25 - وهناك حاجة أيضا إلى ممارسات أسرع وأكثر فعالية لإدارة الديون وتسويتها. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم من قبل مجموعة العشرين، فيجب تحسين الإطار المشترك لمعالجة الديون، وتحسين فعاليته وسرعته وكفاءته. وأُبرز اجتماع المائدة المستديرة العالمي للديون السيادية، الذي يشترك في رئاسته صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ورئاسة مجموعة العشرين، باعتباره مبادرة تعزز فهما أكبر للعمليات والمبادئ الرامية إلى تيسير عمليات إعادة الهيكلة بشكل أفضل من حيث التوقيت والقابلية للتنبؤ. وهو يهدف إلى تحسين التنسيق بين الدائنين خارج الإطار المشترك.

26 - ويقوم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باستعراض أطر تحليل القدرة على تحمل الدين للبلدان المنخفضة الدخل. وتشمل الإصلاحات الإضافية المقترحة للهيكل الدولي للديون تشجيع وكالات تقدير الجدارة الائتمانية على استعراض منهجيات التقييم الحالية واعتماد معايير عادلة، وكذلك الدعوة إلى إنشاء وكالة عامة لتقدير الجدارة الائتمانية.

**إصلاح الهيكل المالي الدولي**

27 - إن الهيكل والآليات المالية الدولية القائمة غير مناسبين لمعالجة الأزمات المتعددة المتزامنة التي تتكشف فصولها حاليا وحالة عدم التجانس بين البلدان التي تلتمس الدعم. وكثيرا ما تفتقر أدوات التمويل والجهات الفاعلة في مجال التمويل إلى الحجم والتوقيت والنهج المصمم خصيصا لتلبية احتياجات البلدان المقترضة على نحو ملائم، مما يجعل من حسن توقيت إصلاح الهيكل المالي الدولي ومن نطاقه أمرا بالغ الأهمية.

28 - وتكتسب المناقشات بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي زخما في الفترة المفضية إلى عقد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والتي تعززت بفضل الرئاسة البرازيلية لمجموعة العشرين. ويعمل العديد من المؤسسات المالية الدولية على زيادة التمويل وقد شرع بالفعل في مسارات الإصلاح. غير أن لا تزال هناك تحديات في تحقيق الحجم والسرعة والقدرة على التكيف اللازمة للاستجابة للتحولات السريعة في النفوذ الجغرافي السياسي ومطالب التمثيل على الصعيد العالمي. فمن ناحية، يجب تعزيز جميع مصادر التمويل، من الاستثمار الخاص إلى الاقتراض السيادي. وتضطلع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بدور رئيسي في زيادة فرص الحصول على التمويل وزيادة حجمه من خلال توسيع نطاقها وتحسين خدماتها، رغم أن هذا سيستغرق بعض الوقت. ومن ناحية أخرى، يجب أن يتجاوز الدعم المقدم إلى البلدان النامية عنصر التمويل وأن يتضمن نقل المعارف وبناء القدرات، وكذلك زيادة التمثيل في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

29 - ويجب زيادة الدعم المالي بشكل عاجل وعلى نطاق واسع، على النحو المنصوص عليه في خطة الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة التي أطلقها في عام 2023. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باتخاذ مجموعة واسعة من التدابير والجهود المتضافرة، بما في ذلك: (أ) التعاون بين جميع مجموعات أصحاب المصلحة وداخلها (الدائنون والمقترضون والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ومنظومة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص) بطريقة متسقة ومتناسقة مع الولايات المؤسسية، بالنظر إلى أهمية الشراكات للجهات الفاعلة في مجال التمويل كي تصبح أكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية وللمشهد العالمي المتغير؛ و (ب) إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى الصناديق الاستئمانية التابعة لصندوق النقد الدولي أو من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف؛ و (ج) دعم الدور المركزي الذي تؤديه تعبئة الموارد المحلية في تمويل أولويات التنمية عن طريق إصلاح النظام الضريبي الدولي وتعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية؛ و (د) تيسير اعتماد واستخدام أدوات التمويل المبتكرة ومواءمة الحوافز بغية تعزيز مشاركة القطاع الخاص.

## جيم - الطريق إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

30 - كانت استجابة السياسات للصدمة الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 غير مسبوقة من حيث حجمها ومحتواها، مما أدى إلى زيادة حادة في مستويات الدين وسط تباطؤ النمو العالمي. وتهدد البيئة الكلية في مرحلة ما بعد الجائحة، والنزاعات، وانعدام الأمن الغذائي والطاقي، وشيخوخة السكان، وأزمة المناخ، بعرقلة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتزايد الاحتياجات التمويلية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف المناخية، وأصبحت تلبية هذه الاحتياجات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. فبدون التمويل الكافي، قد يواجه العالم النامي مشهدا مكررا عن العقد الضائع.

31 - وتحتاج البلدان النامية إلى زيادة فرص الحصول على التمويل الميسر. فالبلدان المتوسطة الدخل غالبا ما تواجه شروطا أكثر صرامة للاقتراض وتقل فرص حصولها على القروض الميسرة الشروط مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل. ونظرا للأدوار الهامة التي تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف باعتبارها مصادر أساسية للتمويل الميسور التكلفة والدعم المعاكس للدورات الاقتصادية، فيلزم التصدي لأوجه اللامساواة الهيكلية المتأصلة في الهيكل المالي الدولي القائم.

32 - وفي الوقت نفسه، ينبغي استكشاف مصادر جديدة لتمويل التنمية وآليات تمويل مبتكرة، بما في ذلك تلك التي تحفز التمويل الخاص. ويتعين تنظيم التمويل الخاص بشكل أفضل لكفالة توجيهه إلى مجالات تتفق مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.

33 - ويتعين بذل جهود متضافرة لمواجهة التحديات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين وتسوية الديون، وهي عقبات رئيسية أمام تمويل أهداف التنمية المستدامة. وتمثل المديونية المفرطة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل مشكلة كبيرة تتطلب تعاوناً دولياً.

34 - ويجب تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، والأخذ بإصلاحات ضريبية، بدعم من التدريب التقني والتعاون الدولي، لتأسيس نظم ضرائب أكثر تقدمية وشفافية وكفاءة وفعالية. ويجري تعزيز التعاون الضريبي بالفعل من خلال المفاوضات المتعلقة باتفاقية إطارية للأمم المتحدة تناول التعاون الدولي في المسائل الضريبية، يمكن أن تساعد في إيجاد حيز سياساتي للبلدان النامية لتنفيذ أولوياتها الإنمائية الوطنية.

35 - ويتعين أن تكفل البلدان توافر الإرادة السياسية اللازمة لوضع وثيقة ختامية ناجحة ومجدية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وينبغي أن تعزز الوثيقة الختامية للمؤتمر عملية المتابعة.

## دال - الموارد العامة المحلية

36 - يعد تعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتوطيد التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، أمرا أساسيا لتمويل أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتحديات من قبيل تغير المناخ، وأعباء الديون، وتقوية نظم الحماية الاجتماعية.

37 - والإدارات الضريبية القوية أساسية لتحسين تعبئة الموارد المحلية. غير أن هذه المؤسسات كثيرا ما تواجه في البلدان النامية قيودا بسبب الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية، مما يؤثر على قدرتها على التصدي للتحديات التي تفرضها المؤسسات الكبيرة المتعددة الجنسيات والمخططات الدولية المعقدة للتهرب من دفع الضريبة. ولذلك، فإن تعزيز قدرات الإدارات الضريبية أمر حتمي لكفالة التدفق الثابت للموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

38 - ولا تزال الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال في المسائل الضريبية تكتسب زخما. ويمثل قيام الجمعية العامة بإنشاء لجنة مخصصة لصياغة اختصاصات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتعاون الدولي في المسائل الضريبية خطوة مهمة نحو إنشاء نظام ضريبي دولي أكثر عدلا. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز المشاركة الشاملة من جانب البلدان النامية في صياغة المعايير الضريبية الدولية التي تراعي تماما احتياجاتها وأولوياتها وقدراتها الخاصة. وتكتسي المنصات الإقليمية أهمية أيضا لأنها تيسر المناقشات بشأن المسائل الضريبية عبر الحدود والتبادل التقني.

39 - وتشكل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة عنصرا رئيسيا لتأسيس القواعد المالية للبلدان، ولا سيما في المناطق النامية. وبغية مواجهة التحدي الذي تطرحه التدفقات المالية غير المشروعة، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز آليات التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتحسين تبادل المعلومات، وزيادة الشفافية، وبناء قدرات الإدارات الضريبية. ويمكن أن يؤدي دمج التكنولوجيا في نظم الضرائب والإدارة المالية العامة إلى تحسين هذه العمليات بشكل كبير.

40 - وتستمر الجهود العالمية الرامية إلى إصلاح النظم المالية والضريبية في استجماع قواها. ويهدف هذا الإصلاح إلى وضع سياسات ضريبية لا تكفل العدالة فحسب، بل تساهم أيضا بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبالتالي في التخفيف من الفوارق بين الجنسين والتفاوتات الاقتصادية وتعزيز التوزيع العادل للثروة.

## هاء - المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

41 - يتعين إحداث تحول في ممارسات الأعمال التجارية لتحسين مواءمة التمويل الخاص مع أهداف التنمية المستدامة. وتشكل إدارة المخاطر الطويلة الأجل، بما يكفل وضوح القواعد التنظيمية، وتعزيز أطر الحوكمة، إحدى الأولويات الرئيسية لجذب رأس المال الخاص وتعزيز مواءمة الأعمال التجارية مع أهداف الاستدامة.

42 - ويمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تساعد في مواءمة استثمارات القطاع الخاص وأولويات التنمية المستدامة. وتشير تجارب الدول الأعضاء إلى أهمية تعزيز الأطر التنظيمية، وتشجيع المشاريع التي تعزز إيجاد فرص العمل والأثر الاجتماعي، وضمان الشفافية بغية كفالة النزاهة العامة. وتشكل السياحة، ومشاريع التشييد، والطاقة المتجددة أمثلة على القطاعات التي نجحت فيها بعض الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيات من هذا القبيل. ويمكن للنهج المبتكرة، من قبيل إيجاد فرص العمل القائمة على الذكاء الاصطناعي وبرامج التدريب الشاملة، أن تعالج المسائل الاجتماعية وتعزز التنمية المستدامة من خلال الجهود التعاونية بين القطاعين العام والخاص.

43 - وتدعم الآليات والأدوات المبتكرة الاستثمار المستدام، من قبيل الضمانات، لتعبئة التمويل الخاص. وتمثل أسواق السندات المستدامة الآن ما نسبته 10 إلى 15 في المائة من جميع إصدارات السندات الدولية، حيث بلغت قيمة الإصدار السنوي 800 مليون دولار على مدى السنوات الثلاث الماضية. وكان أيضا اعتماد تصنيفات التمويل المستدام ولا يزال دافعا مفيدا للنمو في القطاع الخاص. وينبغي توسيع نطاق تصنيفات التمويل المستدام بغية مراعاة الانتقال العادل. وهناك حاجة أيضا إلى زيادة الدقة والتوحيد في أطر الكشف والإبلاغ عن الاستدامة، ولا سيما في البلدان النامية، بهدف كفالة مساهمة الاستثمارات مساهمة حقيقية في تحقيق نتائج مستدامة.

44 - ويكتسي دور استثمارات القطاع الخاص أهمية جوهرية، ويتعين زيادة التعاون بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والأمم المتحدة، وسائر أصحاب المصلحة من أجل تعبئة التمويل الخاص ومواءمته بشكل فعال مع أهداف الاستدامة. وتكتسي مبادرات من قبيل التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة أهمية بالغة في هذا الصدد.

## واو - التعاون الإنمائي الدولي

45 - بالرغم من الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية، لا يزال التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة متخلفا عن مساره. وعلاوة على ذلك، خُصص جزء كبير من الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية لاتخاذ تدابير متعددة في مجال الاستجابة للأزمات، بما في ذلك تكاليف اللاجئين المقدمة من المانحين، وهو جزء لا يمثل موارد إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة الطويلة الأجل. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تهدف إلى تخصيص نسبة 0,7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي لمساعدة البلدان النامية، تشمل نسبة تتراوح من 0,15 إلى 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا.

46 - ومن المهم ألا تؤدي التدابير الجديدة للمساعدة الإنمائية، بما في ذلك مقاييس من قبيل "الدعم الرسمي الكامل للتنمية المستدامة"، إلى صرف الانتباه عن الالتزامات في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وينبغي دعم التدابير الجديدة في مجال التنمية المستدامة التي تكمل الناتج المحلي الإجمالي، من قبيل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية وغيره من المؤشرات المتعددة الأبعاد التي تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي. ويجب تعزيز النقاش بشأن فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية وجودتها وتأثيرها، بسبل منها منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

47 - وزيادة فعالية التعاون الإنمائي الدولي تتطلب أيضا إصلاح الهيكل المالي الدولي لإنشاء نظام مستقر وشامل وبارع في التصدي للتحديات المعاصرة التي تعترض سبيل تمويل التنمية. ومن شأن تعزيز القدرات وتحسين شروط الإقراض لدى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وكذلك إعلاء صوت البلدان النامية ومشاركتها في هياكل الحوكمة الخاصة بها، أن يؤدي إلى زيادة فعالية المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وحجمها ويساعد على تحفيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان تنقيح المعايير المتعلقة بحصول البلدان المتوسطة الدخل على القروض الميسرة الشروط من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما يتجاوز مجرد مقاييس الناتج المحلي الإجمالي، من أجل توسيع نطاق الحصول على القروض بما يتماشى مع احتياجات التمويل. وينبغي أيضا تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المصارف الإنمائية الوطنية والإقليمية والعالمية بهدف تعزيز مساهمتها في تمويل التنمية المستدامة.

48 - وينبغي أن يظل الدعم المقدم للبلدان النامية للتكيف مع تغير المناخ وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهته، الأمر الذي لا يزال يشكل مخاطر وتحديات اجتماعية واقتصادية وبيئية متزايدة، مجالا رئيسيا لتركيز التعاون الإنمائي الدولي، بسبل منها مناقشة الإصلاحات المناسبة للهيكل المالي الدولي. ويلزم سد الفجوة في التمويل المناخي؛ فالالتزامات الحالية لا تزال غير محققة، ويتعين تعزيز التركيز على دعم التكيف. والبلدان الأكثر عرضة لتغير المناخ والبلدان التي تعاني من أعباء ديون متزايدة تحتاج تحديدا إلى تمويل مناخي إضافي بشروط ميسرة. وينبغي أن تشكل الالتزامات المتعلقة بالتمويل المناخي إضافة إلى التعهدات الحالية في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية.

49 - ويمكن أن تخلف الأدوات المالية المبتكرة، من قبيل آليات التمويل المختلط، والسندات الخضراء، وسندات أهداف التنمية المستدامة، ومبادلة الديون بتدابير حفظ المناخ، تأثيرا إيجابيا على التنمية إذا كان هيكلها المتعلق بالمخاطر والنواتج عادلا ومفهوما تماما من جانب جميع الأطراف المشاركة. وفي كثير من الحالات، لم تُحدث أدوات التمويل المختلط آثارا إنمائية كبيرة. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز مقاييس أدوات التمويل المختلط لتعكس أثرها الإنمائي بدلا من أثرها في الرفع المالي.

50 - وأخذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يزدادان أهمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ومع ذلك، فهذان الشكلان من أشكال التعاون يمثلان استكمالا للتعاون بين الشمال والجنوب وليس بديلا عنه. وينبغي تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب دون مشروطية. وقد اكتست المبادرات داخل بلدان الجنوب أهمية بالغة خلال جائحة كوفيد-19، لا سيما بالنظر إلى ما تزامن معها من نقص في التعاون بين الشمال والجنوب. وأسفرت هذه المبادرات عن مجموعة من الدروس لفائدة التعاون الإنمائي في المستقبل.

## زاي - التجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية

51 - تعتبر التجارة الدولية أحد محركات النمو الاقتصادي، ولكن منذ الأزمة التي حدثت في عام 2008، تقلص التوسع في سلاسل القيمة العالمية. وتبرز التوترات الجغرافية السياسية، والمخاطر النظمية المتزايدة، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، والتغلغل المتزايد لشواغل الأمن القومي في السياسة التجارية، حاجة البلدان إلى إدارة المخاطر المرتبطة بالتجارة العالمية وزيادة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات العالمية. وفي الوقت نفسه، أدت زيادة أُمْوَلَةِ السلع الأساسية إلى ترسيخ التقلبات والمضاربة في الأسواق المالية الدولية في الاقتصادات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية. وتتطلب هذه السيناريوهات آليات لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية، وكبح أنشطة المضاربة، وتوفير أشكال الدعم المالي التي تقي من الآثار السلبية للتقلبات.

52 - ويشكل الاعتماد على السلع الأساسية تحديات جسيمة للاستقرار والنمو على الصعيد الاقتصادي، ولا سيما في البلدان النامية. وغالبا ما تكون هذه البلدان عرضة للطابع المتقلب لأسواق السلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى دورات اقتصادية لا يمكن التنبؤ بها. وتتطلب معالجة هذه المسألة نهجا متعدد الأوجه يشمل تنويع الاقتصادات بعيدا عن الاعتماد المفرط على السلع الأولية، وتعزيز إضافة القيمة من خلال التنمية الصناعية، وإدماج صغار المزارعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة الأوسع نطاقا. وهذه الاستراتيجيات لا تحقق الاستقرار في الاقتصادات فحسب، بل تعزز أيضا الممارسات الاقتصادية المستدامة وتحد من التعرض لتقلبات الأسعار العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان تعزيز بيئة تشجع على التقدم التكنولوجي وإنشاء قوة عاملة ماهرة لهذه البلدان كي تعتلي سلسلة القيمة وتحسن موقفها التنافسي على الساحة العالمية.

53 - وتشكل مخاطر المناخ تهديدا كبيرا للاستقرار الاقتصادي العالمي. ونتيجة لذلك تتأثر تحديدا الدول المعتمدة على السلع الأساسية والمعرضة للظواهر الجوية القصوى. ومع ارتفاع درجات الحرارة العالمية، تصبح ضرورة التنويع الاقتصادي ذات أهمية قصوى. وينطوي هذا التنويع على تجاوز السلع الأولية نحو إنشاء قطاعات أقوى في مجال الخدمات الصناعية والمهنية وقادرة على تحمل آثار المناخ والمساهمة في اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة.

54 - وتتسم مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصغار المزارعين بأهمية بالغة لنجاح مبادرات التنمية الاقتصادية في البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية، ومع ذلك فإنها غالبا ما تظل عرضة للتهميش في سلاسل القيمة العالمية. ومن الضروري تزويد هذه المجموعات بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات المالية والأسواق. وينبغي أن تركز الجهود على دمج هذه الجهات الفاعلة بشكل أكمل في الاقتصاد، وكفالة استيفائها معايير الاستدامة التي تفتح فرصا جديدة في الأسواق وتسهم في توسيع نطاق القدرة على الصمود والنمو في المجال الاقتصادي.

55 - وتشكل الرقمنة ونقل التكنولوجيا عنصرين أساسيين لربط البلدان بشكل أكثر فعالية بالاقتصاد العالمي. ويمكن للبلدان، باعتماد تكنولوجيات متقدمة وتيسير نقل التكنولوجيا، تعزيز قدراتها الإنتاجية، والوصول إلى أسواق جديدة، وتحسين القدرة التنافسية. وهذا التحول بالغ الأهمية بشكل خاص للدول النامية التي تسعى جاهدة للتغلب على التحديات الهيكلية واستغلال الفرص الناشئة في المجال الرقمي.

56 - ويعمل نشاط "التحويل إلى البلدان الصديقة" (Friendshoring) على تشكيل سلاسل الإمداد ودعم زيادة التجارة بين بلدان الجنوب، الأمر الذي يتيح للبلدان النامية تنويع شراكاتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على القوى الاقتصادية التقليدية. وقد دعم هذا النموذج انبثاق كتل اقتصادية جديدة في بلدان الجنوب، مما يعزز التعاون والتنمية على الصعيد الإقليمي.

57 - ويمكن أن تلقي الأعباء المالية بظلالها على القدرة على الاستثمار في خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية، التي تمكّن البلدان المنخفضة الدخل من اعتلاء سلسلة القيمة من خلال تنمية رأس المال البشري. ويتعين وضع أنظمة وسياسات دعم دولية تتيح للبلدان المنخفضة الدخل إعادة توجيه مواردها المالية من خدمة الديون إلى الاستثمار في الخدمات العامة الحيوية، مما يدعم في نهاية المطاف التنمية المستدامة الطويلة الأجل.

58 - وفيما يتعلق بمسألة التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية التي لا تتفق مع القانون الدولي، أصرت أغلبية الدول الأعضاء على ضرورة الامتناع عن تطبيقها.

## حاء - الدَّين والقدرة على تحمّله

59 - لا تزال تحديات الديون تقوض التنمية المستدامة في العديد من البلدان النامية. فهناك أربعة وثلاثون بلدا من أفقر البلدان إما تعاني من حالة مديونية حرجة أو معرضة بشدة لخطر المعاناة منها، وتخصص البلدان مبالغ متزايدة من ميزانياتها لخدمة ديونها. وفي السنوات الثلاث الماضية، سُجلت 18 حالة تخلف عن سداد الديون السيادية، وهو أعلى رقم يسجل في عقدين.

60 - وتتفاقم أزمة المديونية في العديد من البلدان بفعل الصدمات الداخلية والخارجية على حد سواء. وتشمل الصدمات الخارجية جائحة كوفيد-19، وتشمل، بالنسبة للبلدان المستوردة، الزيادة في أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب الدائرة في أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت أيضا التحديات الهيكلية والنظمية في أزمة المديونية، بما في ذلك انخفاض النمو، والاعتماد على السلع الأساسية، والتدفقات المالية غير المشروعة، والضعف المناخي، والتقلب في تدفقات رأس المال الخاص، وارتفاع تكاليف التمويل، وعدم وجود آلية فعالة متعددة الأطراف لتسوية الديون السيادية.

61 - وتمثل أزمات المديونية مسألة نظمية تتطلب حلولا نظمية تعالج الأسباب الكامنة ومواطن الضعف. ويشمل ذلك إصلاح الهيكل المالي الدولي لكفاية إعلاء صوت البلدان النامية في المناقشات والمفاوضات، وزيادة التمويل الميسر والضمانات والمنح.

62 - وهناك حاجة إلى إدخال تحسينات على الإطار المشترك لمعالجة الديون، بما في ذلك التعجيل بالوفاء بالجداول الزمنية، وتعزيز القدرة على التنبؤ، وكفالة مشاركة الدائنين من القطاع الخاص إلى جانب الدائنين الرسميين، وتوسيع نطاق الآلية لتشمل البلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. ودعا بعض المشاركين إلى إنشاء إطار جديد بشأن تسوية الديون السيادية برعاية الأمم المتحدة، يكون ملزما وشفافا لجميع الأطراف ويوفق بشكل أفضل بين مصالح الدول الدائنة والدول المقترضة الضعيفة.

63 - ومن التدابير الأخرى التي يمكن النظر فيها إعادة تقييم دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وتعزيز البيانات والشفافية، وتحسين التحليل الذي يجريه صندوق النقد الدولي للقدرة على تحمل الدين، وخفض الرسوم الإضافية التي يفرضها صندوق النقد الدولي. وسيشكل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة فريدة للتوصل إلى اتفاقات لتأسيس هيكل جديد للديون السيادية إلى جانب إجراء تغييرات نظمية أوسع نطاقا.

## طاء - معالجة المسائل النُّظُمية

64 - تؤدي شبكة الأمان المالي العالمية دورا مهما في دعم البلدان، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية. فقد أكدت الاضطرابات الاقتصادية الأخيرة ضعف البلدان النامية أمام الصدمات. وكان وصول البلدان إلى شبكة الأمان المالي العالمية متفاوتا. وتحتاج آليات التمويل الحالية إلى إعادة تقييم ليس من أجل كفالة قوتها فحسب، بل أيضا كفالة تركيزها على مبدأي الاستدامة والإنصاف، مما لا يترك أي بلد عرضة للصدمات الاقتصادية.

65 - وفي عام 2023، كان تدفقات رؤوس الأموال الخارجة من البلدان الناشئة والنامية من خلال مدفوعات الفائدة والسداد أكبر من تدفقاتها الداخلة من خلال المؤسسات المالية الدولية. وهذا يؤكد الحالة الحرجة للبلدان النامية، حيث إن أكثرها تضررا هي التي تعاني أكثر من غيرها من نقص في الاستثمار.

66 - ويجب أن تكون المنهجيات المستخدمة حاليا لتخصيص الموارد أكثر شمولا، بحيث تتجاوز مستويات الدخل والأطر المؤسسية للبلدان. ويجب أن تشمل التقييمات الجوانب البالغة الأهمية التي تؤثر على ضعف البلدان، من قبيل العزلة الجغرافية، والحجم الاقتصادي، والتعرض للصدمات المالية والبيئية. ومن المهم أيضًا الحد من العوائق البيروقراطية بالنسبة للبلدان الأضعف بهدف تخفيف الضغط المباشر وتجنب الانتكاسات في المجالات الحيوية للتنمية المستدامة، من قبيل البنية التحتية والصحة والتعليم.

67 - وفي هذه اللحظة الحرجة وفي ضوء وجود العديد من التحديات الجسيمة التي يتعين معالجتها، تكتسي الحوكمة العالمية الشاملة وإصلاح تعددية الأطراف أهمية ملحة لدعم البلدان النامية في الابتعاد عن الضعف الاقتصادي وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد المالية، وإشراك أصحاب المصلحة، والتخصيص العادل والكفؤ وفقا للاحتياجات المحددة لمختلف البلدان خطوات أساسية تتطلب زيادة مشاركة البلدان النامية في هيئات صنع القرار.

## ياء - العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

68 - تتطور العلوم والتكنولوجيا والابتكار بسرعة وتضطلع بدور بالغ الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة. وتنطوي على إمكانية العمل باعتبارها عنصرا حفازا للتقدم والازدهار للجميع، ولكن المكاسب تتوزع بشكل غير متساو. وتستمر الفجوة الرقمية في الاتساع، ولكن يمكن معالجتها من خلال تمكين نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف داخل البلدان وفيما بينها، ومواءمة سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار مع أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، أدى التوسع السريع لصناعة التكنولوجيا المالية إلى تنويع الخدمات المالية، مما أدى إلى مزيد من الشمول المالي.

69 - وفي أقل البلدان نموا، سيتطلب تحقيق المستوى الأمثل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار وتيسير اللحاق بالركب التكنولوجي تدخلات وجهودا تعاونية من أصحاب المصلحة المتعددين. وتحقيقا لذلك، من الأهمية بمكان الحد من الحواجز التي تحول دون نقل التكنولوجيا من خلال إصلاحات حقوق الملكية الفكرية؛ والاستثمار في بناء القدرات وتنمية المهارات من خلال الاستثمار في القدرات البشرية، وإنشاء مراكز لاستيعاب التكنولوجيا يمكن أن تمكِّن الأفراد والمنظمات من استخدام التكنولوجيا؛ وتعزيز سياسات الابتكار التكنولوجي الشاملة التي تدعم تأسيس بيئة للابتكار وتقيس الأثر الاجتماعي.

70 - ويمكن لتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي أن تدفع بالابتكار إلى أبعد من ذلك، ولكنها تتطلب بنية تحتية رقمية قوية، واستثمارا في رأس المال البشري، وأطرا أخلاقية قوية. فاستخدام الذكاء الاصطناعي لتوفير التعليم الشخصي يفتح الفرص أمام البلدان لتدريب المعلمين والوصول إلى عدد أكبر من الطلاب.

71 - ويتطلب التحول الرقمي بنية تحتية للإنترنت وقوة عاملة ملمة بالمجال الرقمي. وفي الوقت ذاته، فإن الآثار السلبية المحتملة على سبل العيش، والاقتصادات المحلية، وفقدان الوظائف، والبيئة، والثقافة المجتمعية، والحقوق المدنية والسياسية هي اعتبارات مهمة في هذا الصدد. ويمكن لإطار عالمي متفق عليه متعدد الأطراف أن يوزع بشكل منصف فوائد التكنولوجيات الرقمية، ولا سيما بالنسبة للنساء والسكان الأصليين. والأمن السيبراني ضروري ويجب ضمانه من خلال الضمانات والإشراف والأنظمة المناسبة.

## كاف - أطر التمويل الوطني المتكامل: تقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني

72 - ستكون استراتيجيات التمويل الاستراتيجية، والنهج المبتكرة، والأطر المؤسسية القوية ضرورية لسد الفجوة التمويلية تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة. وتسعى البلدان النامية بنشاط للمضي قدمًا في مساراتها التنموية من خلال أطر التمويل الوطني المتكامل. وهذه الأطر ليست بديلاً عن معالجة أوجه القصور في الهيكل المالي الدولي، ولكنها تقدم خططاً تقودها البلدان، بما يتماشى مع مبادئ خطة عمل أديس أبابا، ضمن الإطار الدولي الأوسع.

73 - وتدعم أطر التمويل الوطني المتكامل البلدان دعما فعالا في تمويل أولوياتها الإنمائية الوطنية. وعلى نحو ما أكدته الدول الأعضاء، فإن هذه الأطر هي أداة تقودها البلدان وتمتلك زمامها لتحويل النظم المالية الوطنية. وهي تكفل تكامل السياسات وتكييفها ومواءمتها مع أولويات كل بلد، مما يسهل الرصد والتدخلات السياساتية. وفي الوقت الحالي، هناك 85 بلدا في مراحل مختلفة من وضع وتنفيذ أطر التمويل الوطني المتكامل، حيث أفاد 17 بلدا بأنها استفادت من 16 بليون دولار أمريكي من أجل الاستثمارات في التنمية المستدامة. وهذا يدل على إمكانات البلدان عندما تتولى الدور القيادي في إعادة هيكلة نظمها المالية.

74 - وتشكل الجهود التعاونية فيما بين أصحاب المصلحة جانبا هاما من جوانب أطر التمويل الوطني المتكامل. ويمكن لمختلف الوزارات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني العاملة معا أن تكفل الشمولية واتباع نهج متكامل، باستيعاب تعقد تحديات التمويل التي يواجهها البلد خلال عملية تنفيذ إطار من إطارات التمويل الوطني المتكامل. وقد مكنت هذه الأطر القطاعين العام والخاص من التأثير بشكل كبير على التقدم في تحقيق التنمية المستدامة وعملت باعتبارها عنصرا حفازا لإصلاح البنية التحتية المؤسسية للبلدان.

75 - والطلب على بناء القدرات في نطاق أطر التمويل الوطني المتكامل آخذ في الارتفاع. ومن الضرورة الملحة زيادة الدعم والتعاون من أصحاب المصلحة، مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها. ويمكن أن يؤدي استقراء طرق تمويل مبتكرة، من قبيل السندات الخضراء، والسندات الاجتماعية، والتمويل المختلط، إلى النهوض بتوسيع نطاق تعبئة الموارد بغية دعم البلدان في التعجيل بالتقدم في تمويل أهداف التنمية المستدامة.

## لام - اختتام أعمال المنتدى

76 - اعتُمد مشروع الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي (E/FFDF/2024/L.1) بتصويت مسجل (بأغلبية 160 صوتا دون اعتراض وامتناع عضوين عن التصويت)[1]. ومع ذلك، جرى التشديد على ضرورة الأخذ بنهج قائم على توافق الآراء، وأعربت وفود عديدة عن دعمها القوي واستعدادها للمشاركة على نحو بناء في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

77 - وأدلى الرئيسان المشاركان للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بملاحظات تناولت سبل المضي قدما. وشددا على أن المنتدى قد مهد الطريق فعليا أمام انعقاد المؤتمر الدولي الرابع وعمليته التحضيرية من خلال إبراز التحديات النظمية الرئيسية التي تتطلب إبرام اتفاقات عالمية جديدة. وقالا إن العملية التحضيرية، التي تبدأ بجلسة في أديس أبابا تليها جلسات في نيويورك ومكسيكو، تهدف إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني ودوائر الأعمال، من أجل وضع جدول أعمال شامل وطموح يستجيب لاحتياجات التمويل الأكثر إلحاحا والقضايا الناشئة منذ المؤتمر الثالث الذي عُقد في عام 2015.

78 - وأشار وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في ملاحظاته الختامية إلى أن المنتدى ولَّد شعورا قويا بالإنجاز والترقب على حد سواء. وأثنى على جودة المناقشات التي جرت طوال فترة المنتدى، والتي ركزت على الإجراءات الحاسمة اللازمة لسد الفجوة التمويلية وإصلاح الهيكل المالي الدولي. ولاحظ أن المنتدى شدد على أهمية الشراكة والتعددية العالميتين ووضع أساسا متينا لتحقيق نتائج متوخاة ملموسة يمكن أن توافق عليها الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

79 - وأعربت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن امتنانها لجميع من شاركوا في المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2024. وتحدثت عن المناقشات التفاعلية والمبتكرة التي مهدت الطريق نحو عقد المؤتمر الرابع لتمويل التنمية في عام 2025. وأعربت الرئيسة عن تفاؤلها واستعدادها لمواجهة التحديات المقبلة، مشددة على أهمية مواصلة الجهود للوفاء بالوعد المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

---

(1) انظر E/FFDF/2024/3.